الأمم المتحدة

A/72/377

الجمعية العامة

Distr.: General
6 September 2017
Arabic
Original: English

**الدورة الثانية والسبعون**
البند ١١٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان**

# مذكرة شفوية مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية أفغانستان الإسلامية لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية لجمهورية أفغانستان الإسلامية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية (انظر المرفق)، بالإشارة إلى ترشح جمهورية أفغانستان الإسلامية لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

ولقد أُعدَّ مرفق هذه المذكرة الشفوية وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، وهدفه الرئيسي هو إظهار التزام أفغانستان بقضية حقوق الإنسان على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

وترجو البعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة ممتنةً تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

* A/72/150.

140917 120917 17-15542 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

## ترشُّح أفغانستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

### التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - يُشرِّف أفغانستان أن تتقدم بترشُّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتجلب أفغانستان خبرة واسعة في إعمال حقوق الإنسان على أساس سياساتها واستراتيجياتها وإنجازاتها التدريجية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي أعقاب سقوط نظام طالبان عام ٢٠٠١، حقَّقت أفغانستان إنجازات بارزة في مجال حقوق الإنسان. ويعود الفضل في ذلك إلى عدة أطراف، بما في ذلك الدولة نفسها، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وكذلك المجتمع الدولي، ساعدت أفغانستان، بتقديم الدعم المستمر، على المضي قدما نحو بلد أفضل يعيش فيه مواطنوه بكرامة ويتمتعون بالحقوق. وقد عزَّزت أفغانستان مكاسبها في مجال حقوق الإنسان، وهي على استعداد لتبادلها مع المحافل الدولية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته. وهذه هي المرة الأولى التي تتقدِّم أفغانستان بترشُّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

٢ - ويكرِّس الدستور الأفغاني التزام أفغانستان بحقوق الإنسان. ويعترف بأهمية ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتكفل فيه مواد محددة حقوق كل رجل وامرأة. ويعتبر الإعمال التدريجي لمبادئ حقوق الإنسان، مثل حرية التعبير؛ وإشراك الجميع في صنع القرار؛ ومشاركة المرأة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية؛ وتحسين الخدمات الاجتماعية، من قبيل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، مكاسب حيوية حقَّقتها أفغانستان. ويبذل البلد جهودا دؤوبة لبناء قوات الأمن الوطنية مع مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف كل يوم في كل زاوية تقريبا من أراضيه. وتجلب أفغانستان في حد ذاتها خبرات متنوعة مكتسبة من النزاع وتبعاته، والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية والجهود المؤسسية من أجل تحقيق السلام والعدالة والتطلعات الديمقراطية، وكلها عوامل تتيح للبلد أن يكون له دور عملي واستثنائي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

٣ - ولقد حظيت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، المنشأة وفقا لاتفاق بون الذي ترعاه الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بالاعتراف رسميا في الدستور الأفغاني (المادة ٥٨) في عام ٢٠٠٤. واللجنة هي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان مكرَّسة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها، فضلا عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وحصلت اللجنة مرتين، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على اعتماد من الفئة ''ألف'' من عملية استعراض الأقران التي تجريها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مما عزَّز إمكانية انضمامها إلى هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واضطلعت اللجنة بدور هام في تعزيز وحماية ورصد حالة حقوق الإنسان في أفغانستان منذ إنشائها.

## ١ - الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي

### الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان

٤ - وقَّعت أفغانستان وصدَّقت على سبع اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان، وصدَّقت على بعضها منذ فترة ترجع إلى عام ١٩٨٣. وتشمل هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٨٣)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٨٣)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (١٩٨٣)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٧)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٤)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (٢٠٠٣) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٢). وصدَّقت أفغانستان أيضا على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (٢٠٠٢) والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (٢٠٠٣).

٥ - وكانت أفغانستان من بين الدول الإسلامية الأولى التي أيَّدت اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في عام ١٩٤٨، وهو مؤشر قوي على التزام البلد بالمعايير العالمية للكرامة الإنسانية.

### التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة

٦ - رحَّبت أفغانستان بجميع المكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في السنوات الأخيرة. وزار البلد الممثلون الخاصون للأمين العام والمقررون الخاصون بشأن مختلف المجالات المواضيعية، ومن بينهم المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وأيار/مايو ٢٠٠٨؛ والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي ملائم، وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ والفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، في عام ٢٠٠٩؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في شباط/فبراير ٢٠١٠؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في شباط/فبراير ٢٠١٦؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتنتظر حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية زيارة المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان خلال عام ٢٠١٧.

٧ - ورحَّبت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بالتوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة واستخدمتها كتوجيهات لتعزيز النظم. وأفغانستان ملتزمة بمواصلة الامتثال للتوصيات ومتابعتها. وقد أعدَّ البلد خطط عمل لضمان تنفيذ التوصيات ورصد التقدم المحرز رصدا دقيقا.

### التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٨ - تواصل أفغانستان تعزيز تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي السنوات الاثنتي عشرة الماضية، قام مفوضو الأمم المتحدة السامون لحقوق الإنسان بثلاث زيارات مختلفة إلى أفغانستان ألهمت كل منها علاقة بنَّاءة ما زالت قائمة بين البلد والمفوضية. وعلاوة على ذلك، أنشئت وحدة

حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان باعتبارها جزءا من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للسعي إلى تنفيذ استراتيجية شاملة من أجل ضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتشارك هذه الوحدة في المناقشات الاستراتيجية بشأن حقوق الإنسان، إلى جانب مساعدة البلد في إجراء بحوث محددة الهدف وتقديم التقارير عن أوضاع حقوق الإنسان.

## تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان

٩ - تولي أفغانستان قيمة كبيرة لالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وتتابع عن كثب تنفيذ توصياتها. ولقد جرى استعراض التقرير الدوري الثاني الذي قدَّمته أفغانستان إلى لجنة مناهضة التعذيب في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ ومتابعة الملاحظات الختامية المنبثقة عن هذا الاستعراض. ولقد أنجز التقرير الدوري الثاني الذي قدَّمه البلد إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تموز/يوليه ٢٠١١، والتقرير الذي قدَّمه البلد إلى لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، قدَّمت أفغانستان تقريرا بشأن التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

## الاستعراض الدوري الشامل

١٠ - أفغانستان ملتزمة بالمشاركة المنفتحة والبناءة في إجراءات الاستعراض الدوري الشامل الراسخة، بما في ذلك الإبلاغ عن التدابير المتخذة لمتابعة توصياته. وكانت أفغانستان من بين أولى البلدان التي جرى استعراضها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٩، أعقبتها الدورة الثانية للاستعراض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد أُعدَّت الدورتان من خلال عملية تشاور واسعة النطاق وشاملة للجميع شاركت فيها جميع الوزارات المعنية وغيرها من الكيانات الحكومية، واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. وتعكف أفغانستان على تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض السابق، وهي الآن بصدد التحضير لثالث دورات الاستعراض، المزمع إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

## المحكمة الجنائية الدولية

١١ - أفغانستان ملتزمة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ولقد أدرجت غالبية الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي في قانون العقوبات الجديد لأفغانستان، الذي بلغ بالفعل المراحل النهائية لإقراره. وأنشئت قناة للاتصال والتعاون مع المحكمة في العامين الماضيين، والحكومة ملتزمة بالإبقاء عليها مفتوحة وبناءة. وسعيا لتعزيز العلاقات والاطلاع على التقدم المحرز، قام وفدان رفيعا المستوى من حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بزيارة مقر المحكمة، وأعقب هذه الزيارة تقديم مجموعتين من مجموعات المواد الإعلامية إلى المحكمة تتعلقان بالإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة ضد الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. كما وُجِّهت دعوة رسمية إلى المحكمة لزيارة أفغانستان.

## ٢ - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

### التقدم المحرز على مستوى التشريعات الوطنية

١٢ - تسعى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية جاهدة إلى إدراج أحكام الاتفاقيات التي صدَّقت عليها في القوانين المحلية. وأقرَّت أفغانستان مؤخرا قانون منع التعذيب (شباط/فبراير ٢٠١٧)، والقانون المتعلق بمكافحة الإتجار بالمهاجرين والبشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، وقانون الإجراءات الجنائية (أيار/مايو ٢٠١٤)، والقانون بشأن حظر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) وقانون الحصول على المعلومات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت أحكام الاتفاقيات في العديد من القوانين التي سُنَّت في السنوات الماضية، بما في ذلك قانون الأحداث، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وقانون تمويل الإرهاب، وقانون العمل، وقانون استراتيجية مكافحة الفساد، وقانون مراكز إعادة تأهيل الأحداث، والقانون المعني بالاختطاف والاتجار بالبشر، وقانون الوساطة التجارية، وقانون الاستثمار الخاص، والقانون المتعلق بالسجون ومراكز الاحتجاز، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون التجمعات واللائحة الخاصة بملاجئ/مراكز دعم المرأة. وتسمح هذه القوانين، وبعضها من الإنجازات البارزة من نوعها، للبلد بزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وأفغانستان ملتزمة بتعزيز سيادة القانون والنظام القضائي وآليات المساءلة وتقديم الأفضل لمواطنيها.

### تحسين المساءلة والشفافية

١٣ - تؤمن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بأن المساءلة والشفافية جزءٌ لا يتجزأ من الحوكمة من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وإلى جانب الإصلاحات التشريعية، شرعت أفغانستان في تنفيذ برنامج للإصلاح القضائي يشمل إجراء استعراض للهياكل والإجراءات. ولقد استقدمت معظم الموارد البشرية للمحكمة العليا ومكتب المدعي العام في العامين الماضيين من خلال المنافسة القائمة على الجدارة، مع تمثيل المرأة بشكل ملحوظ. وأُنشئ مجلس رفيع المستوى معني بسيادة القانون ومكافحة الفساد، يقدِّم تقاريره إلى رئيس الجمهورية، لقيادة الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال المساءلة والشفافية. ولمواصلة تحسين المساءلة والشفافية، أنشئت محكمة خاصة لمراجعة قضايا الفساد استعرضت حتى الآن عدة حالات من الفساد المزعوم.

١٤ - وللتشديد على الحاجة إلى الحكم الرشيد والمساءلة، أطلقت الحكومة برنامج ميثاق المواطنين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويندرج ميثاق المواطنين ضمن الجهود المبذولة لكسر دوامة الهشاشة والعنف والنهوض بالحق في صنع القرار والتنمية على المستوى الشعبي. ويكفل هذا الميثاق عقدا اجتماعيا بين الحكومة ومجالس التنمية على مستوى المجتمعات المحلية من أجل تحسين تقديم البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن ما يناهز ٤٠ في المائة من أعضاء مجالس التنمية هم من النساء.

١٥ - وكانت حرية التعبير نجاحا أساسيا للمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان والمساءلة الاجتماعية وتحقيق النقلة التحولية التي تنفرد بها أفغانستان وجيلها الحالي. وتجلَّت هذه الحرية في العدد الهائل من القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية ووسائط الإعلام المطبوعة ومنابر الفن والموسيقى، إلى جانب

الحضور الطاغي للأفغان في شبكات التواصل الاجتماعي. ونتيجة لذلك، أصبحت وسائط الإعلام الحرة والمستقلة تؤدي دورا هاما في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها في أفغانستان. وكان قانون الحصول على المعلومات مفيدا في تمكين المواطنين، ويعتبر المجتمع المدني المتنامي والمفعم حيويةً من بين أهم الجهات المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفغانستان.

## تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين

١٦ - الحكومة هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات والالتزامات الرامية إلى النهوض بوضع النساء والفتيات. فلقد تحمَّلت النساء الأفغانيات عبئا ثقيلا لأسباب تتعلق بالنزاع المزمن وصدمة الحرب وتفشي الفقر والتقاليد والممارسات الاجتماعية الثقافية وضعف الهياكل الأساسية. وأصبح قانون القضاء على العنف ضد المرأة نافذا منذ عام ٢٠٠٩، وأُقرَّت لائحة بشأن حماية حقوق الإنسان في المؤسسات الحكومية في آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، أُقرَّت خطة العمل الوطنية المتعددة السنوات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ووضع البلد خطة عمل وطنية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال عملية شاملة للجميع وواسعة النطاق تشارك فيها ممثلات المرأة من الولايات والمجتمع المدني وأوساط الخبراء. ويعتبر كل من تعليم الفتيات، بما في ذلك الوصول إلى مستوى أعلى من التعليم؛ وصحة الأمهات والتغذية؛ وتيسير فرص المرأة في الحصول على عمل؛ ودور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والشؤون الأمنية؛ وإمكانية اللجوء إلى القضاء؛ ومشاركة المرأة في عملية السلام شواغل محورية بالنسبة للحكومة. وكُلِّفت وزارة شؤون المرأة بمهمة صياغة السياسات، وتحديد الأولويات، وتنسيق البرامج المتعلقة بتمكين المرأة مع شركاء آخرين. وفي السنوات الأخيرة، أنشئت مديريات للشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في الوزارات وفي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وفي الآونة الأخيرة، أنشئ منصب نائب المدعي العام خصيصا فيما يتصل بالمجالات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وجرائم الأحداث وحقوق الإنسان. وبالمثل، على صعيد الولايات، أنشئت مكاتب محاماة وهياكل خاصة بمكافحة العنف ضد المرأة وجرائم الأحداث وبشأن حقوق الإنسان. وبهدف تحقيق المساواة بين الجنسين واستقدام الموظفين على أساس الجدارة، زاد تمثيل الإناث في مكتب المدعي العام من ٤ في المائة إلى ١٧ في المائة في العام الماضي. ويشمل ذلك تعيين ١٠ نساء برتبة مدير عام، أربع منهن أعضاء في المجلس الأعلى لمكتب المدعي العام. وعلاوة على ذلك، فقد أنشئت محاكم خاصة ومكاتب ممثلي الادعاء بشأن القضايا المتصلة بالعنف ضد المرأة وقضاء الأحداث لكفالة إتاحة سبل وصول المرأة إلى نظام العدالة على نحو أفضل.

## حقوق الأشخاص المشرَّدين داخلياً والعائدين

١٧ - شهدت أفغانستان عودةً لم يسبق لها مثيل للاجئين والمشرَّدين داخليا في الأشهر الأخيرة. والحكومة ملتزمة بحماية حقوق المشردين داخليا والعائدين وتوفير الآليات الفعالة لتلبية احتياجاتهم المحددة. ومجلس الهجرة، بقيادة الرئيس، واللجنة التنفيذية المعنية بشؤون النزوح والعودة، بقيادة الرئيس التنفيذي، هما آليتان رفيعتا المستوى لصنع القرار من أجل كفالة فعالية المساعي التي تقودها الحكومة لصالح الأشخاص المشردين داخليا في حالات التشرُّد الطويل الأمد، والنازحين حديثا والعائدين. ولا تزال السياسة الوطنية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا أداة رئيسية لتوجيه الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل معالجة الاحتياجات الخاصة. ولمواجهة تشرُّد السكان، تسعى الحكومة إلى إيجاد حل

دائم يتمثل في تحسين الأمن، وإتاحة الموارد التي يمكن التنبؤ بها، وتوفير فرص العمل. وسوف تدعم الخطوات المتخذة حتى الآن في عملية السلام، والتكامل الاقتصادي الإقليمي وإصلاح الخدمة المدنية إيجاد حلول للتنقلات السكانية.

### أهداف التنمية المستدامة في أفغانستان

١٨ - تؤمن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بأن المساواة والعدالة هي متطلبات أساسية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، أيَّدت أفغانستان الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وهي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمبادئ المتكاملة للسلام والعدالة وتنمية المؤسسات. ويؤكد إطار أفغانستان الوطني للسلام والتنمية (٢٠١٧-٢٠٢١) رؤية البلد والتزاماته لتحقيق الاعتماد على الذات وتحسين رفاه مواطنيه. وترتبط التوقعات الاقتصادية والإنمائية في أفغانستان ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام الدائم والمصالحة. ولقد استثمرت الحكومة في عملية السلام وهي تنتهج موقفا حازما بشأن ضرورة إيجاد حلول سياسية للنزاع.

## ٣ - التحديات

١٩ - استهدف الإرهابُ العالمي أفغانستان بسبب موقعها المركزي ووعورة تضاريسها. وتظهر أفضل التقديرات زيادة عدد المقاتلين الأجانب من ٢٠٠ إلى ٠٠٠ ١١ على مدى العامين الماضيين. وتبذل أفغانستان مساهمة كاملة بوصفها من دول خط المواجهة وخط الدفاع الأول عن أمن المنطقة. وتكافح حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية ما يزيد على ٢٠ جماعة إرهابية دولية نيابة عن العالم. وفي وقت القيام بهذا التعهد، تتجلَّى حالة البلد من خلال ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين جراء النزاع، بما في ذلك الهجمات الانتحارية والتهديدات التي يطرحها كل من حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام وشبكة حقاني وغيرها من الجماعات المقاتلة. ويواجه البلد أيضا الحالة الإنسانية الناجمة عن التشرد الداخلي جراء النزاع وعددا كبيرا من اللاجئين العائدين. وعلى الرغم من هذه التحديات، يسعى الأفغان جاهدين كل يوم إلى تحقيق تطلعاتهم إلى الأمن والسلام والعدالة والكرامة الإنسانية. وستعزِّز عضوية أفغانستان في مجلس حقوق الإنسان تطلعات الأمة إلى ما تكتسبه حقوق الإنسان من قيمة، حيث أن هذه الحقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة.

## ٤ - التزامات أفغانستان بوصفها مرشَّحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان

٢٠ - تقرُّ أفغانستان تماما بالمسؤوليات الملقاة على عاتق عضويتها في مجلس حقوق الإنسان. وأفغانستان ملتزمة بتقديم مساهمة مجدية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي خلال عضويتها في المجلس وبعدها. وتتعهَّد أفغانستان بموجب هذه الرسالة بما يلي:

### على الصعيد الوطني

(أ) الاستمرار في الالتزام بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ب) كفالة إقرار قانون العقوبات المنقَّح، بما يتسق مع أحكام الدستور الأفغاني ومع الاسترشاد بالتزام أفغانستان بالاتفاقيات الدولية؛

(ج) ضمان اعتماد قانون شامل للطفل، ووضع خطة عمل وطنية بشأن حماية الأطفال؛

(د) ضمان التنفيذ التام لخطة العمل الوطنية المتعددة السنوات المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن؛

(هـ) الاستمرار في الالتزام بكفالة المشاركة المجدية للمرأة في صنع القرار السياسي، بما يشمل محادثات السلام، وقطاعي الأمن والعدالة، والعمليات التشريعية، والبرامج الاقتصادية؛

(و) كفالة انخفاض الخسائر في صفوف المدنيين جراء النزاع المسلح إلى الحد الأدنى؛

(ز) مواصلة دعمها الكامل للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وضمان تنفيذ مكتب أمين المظالم داخل اللجنة؛

(ح) إنشاء نظام ملائم لتبادل المعلومات بشأن الأخطار التي تهدد وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على مستوى الولايات؛

(ط) مواصلة تعزيز المشاركة الحقيقية والانخراط المجدي للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

### على الصعيد الإقليمي

(ي) المحافظة على الدعم لإنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان في جنوب آسيا والدفاع عن دورها وتأثيرها مع الدول الأعضاء المعنية؛

### على الصعيد الدولي

(ك) مواصلة تعاونها الكامل مع مجلس حقوق الإنسان، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، والعمل مع جميع الدول الأعضاء بهدف المساهمة في تنفيذ ولاية المجلس تنفيذا تاما؛

(ل) وضع معايير جديدة من الناحية النوعية للتعاون مع جميع أجزاء آليات رصد حقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وإجراء تقديم الشكاوى التابع لمجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات؛

(م) دعم الانضمام العالمي إلى الاستعراض الدوري الشامل، والمشاركة في عملية الاستعراض عن طريق المساهمة البناءة في جلسات التحاور؛

(ن) الاستمرار في الالتزام بتنفيذ التوصيات التي حصلت على تأييدها خلال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان؛

(س) دعم المبادرات الهادفة إلى زيادة قدرة المجلس على تعزيز حقوق أضعف الفئات، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمشرَّدين داخليا والعائدين؛

(ع) زيادة أنشطتها الرامية إلى تبادل خبرتها في الاضطلاع ببرامج معروفة في مختلف المجالات مثل مكافحة الإرهاب، وحقوق المرأة، وحرية التعبير، ومجالات أخرى، تخدم الهدف المتمثل في الإعمال الفعَّال لحقوق الإنسان؛

(ف) مواصلة دعم المشاركة المجدية للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مع مجلس حقوق الإنسان؛

(ص) دعم الجهود الرامية إلى كفالة الاستجابة الدولية الفعَّالة للتحديات الناشئة حديثا في مجال حقوق الإنسان.